الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند 13

كانون الأول 2011

I. مقدمة

بلغ **إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور** والذي في الغالب يتضمن الرواتب والأجور، التعويضات والتقدميات الاجتماعية في العام 2011 قيمة 3،817 مليار ليرة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا مقداره 464 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، والذي كان قد بلغ 3،353 مليار ليرة. ويعود سبب الارتفاع الذي شهدناه في العام 2011 إلى تسديد ما يعادل 427 مليار ليرة (أو نسبة 92 في المائة من إجمالي الارتفاع) من مدفوعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب إلى القطاع العسكري – إذا أبقينا على مدفوعات الأجهزة الأخرى ثابتة. وقد سجل هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة مع وتيرة الزيادة السنوية في الأعوام السابقة بالنسبة لمدفوعات البند 13 في العام ، وكانت قد بلغت حوالي 28 مليار ليرة في العام 2010 مقارنة بالعام 2009.

الرسم البياني أدناه يظهر تطور مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها من العام 2008 إلى العام 2011، بالليرة اللبنانية (المبالغ الاسمية) ومقدار نسبة هذا البند من إجمالي الإنفاق الأولي.

رسم بياني رقم 1: تطور البند 13 من 2008 إلى 2011 (مليار ليرة، %)

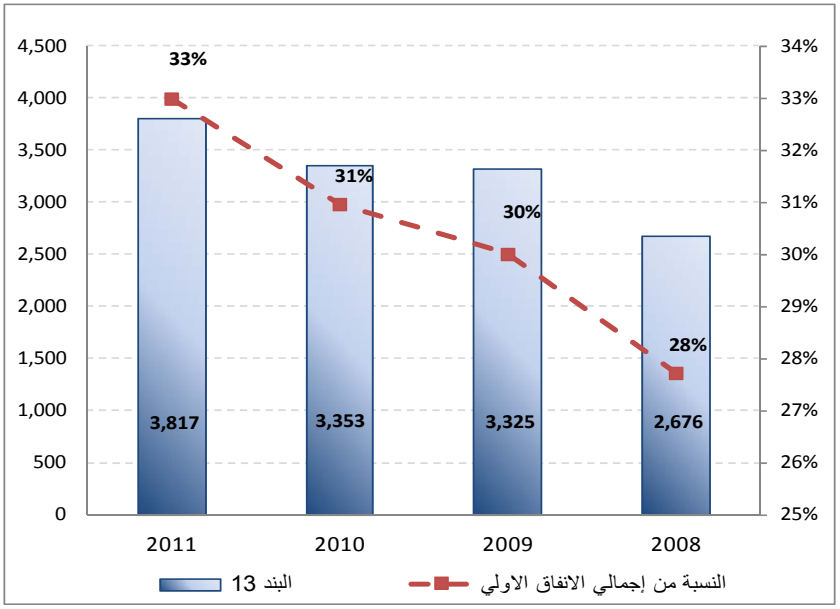

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

شهدت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها ارتفاعاً تدريجياً منذ العام 2011، ويعود ذلك نتيجة لما يلي:

- الارتفاع في مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2009 مقارنة بالعام 2008 والبالغ 649 مليار ليرة (24 في المائة) يعود إلى القرار القاضي برفع الحد الأدنى للأجور بقيمة 200،000[1] ليرة من 300،000 ليرة إلى 500،000 ليرة شهرياً.
- أما ارتفاع العام 2011 (البالغ 14 في المائة) مقارنة بالعام 2010، فيعود بشكل أساسي إلى (أ) مسألة توقيت الدفعات – خاصة دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب[2]، (ب) سياسة توظيف مستمرة في كل من الجهاز التربوي والجهاز العسكري و(ث) تثبيت المتعاقدين المجندين في قوى الأمن الداخلي.

[1] لمزيد من المعلومات بخصوص زيادة الحد الأدنى للأجور في العام 2008، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2008، ص 16-17

II. الرواتب والأجور وملحقاتها في فترة كانون الثاني – كانون الأول 2011 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2010

الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور يأخذ الحيز الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مشكلاً بذلك ما نسبته 33 في المائة من مجموع الأخير في نهاية العام 2011.

(.مليار ل.ل)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /6		التقديمات الاجتماعية /7		نفقات أخرى /8		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2010 ك2- ك1	2011 ك2- ك1	2010 ك2- ك1	2011 ك2- ك1	2010 ك2- ك1	2011 ك2- ك1	2010 ك2- ك1	2011 ك2- ك1	2010 ك2- ك1	2011 ك2- ك1
الجهاز العسكري	**1,511**	**1,976**	**72**	**70**	**340**	**404**	**2**	**2**	**1,926**	**2,452**
الجيش	1,016	1,402	47	45	207	242	1	1	1,271	1,690
قوى الأمن الداخلي1 /	395	457	20	20	106	132	0	0	521	609
قوى الأمن العام 2/	77	83	3	3	20	23	1	1	101	110
قوى أمن الدولة 3/	23	34	2	2	7	7	0	0	32	42
الجهاز التربوي	**647**	**687**	**65**	**68**	**0**	**0**	**1**	**1**	**713**	**756**
الجهاز المدني 4/	**345**	**312**	**62**	**63**	**4**	**4**	**262**	**192**	**673**	**571**
تعاونية موظفي الدولة							219	149	219	149
الجمارك 5/									**41**	**38**
إجمالي الإنفاق	**2,504**	**2,975**	**199**	**201**	**344**	**408**	**266**	**195**	**3,353**	**3,817**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(2) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(3) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك مدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

سجلت مخصصات الرواتب والأجور ارتفاعاً بقيمة 471 مليار ليرة، من 2،504 مليار ليرة في فترة كانون الثاني– كانون الأول من العام 2010 إلى 2،975 مليار ليرة في العام 2011، كما هو مبين في الرسمين البيانيين أدناه، ويعود هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى نمو المدفوعات المقدمة إلى الجهازين العسكري (465 مليار ليرة) والتربوي (40 مليار ليرة). أما الرواتب والأجور للجهاز المدني، فقد تقلصت بقيمة 33 مليار ليرة، مما حدّ من حجم الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور.

[2] كان يجب أن يتم تسديد بعض مدفوعات سلسلة الرواتب والأجور للأعوام 1996-1998في العام 2011 ولكن سيتم تسديدهم في العام 2012. إن الصورة النهائية لمدفوعات العام 2012 وتفصيلها غير متوفرة حتى الآن.

رسم بياني رقم 2: 2010 مخصصات الرواتب والاجور (مليار ليرة، %)

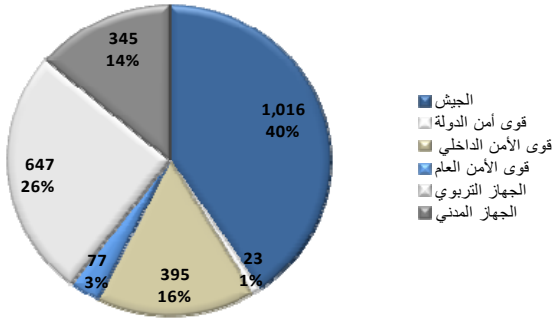

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

رسم بياني رقم 3: 2011 مخصصات الرواتب والاجور (مليار ليرة، %)

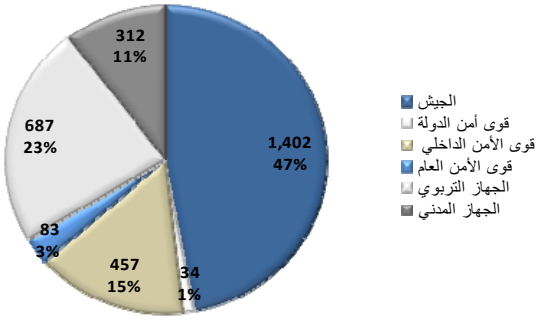

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

III.A الجهاز العسكري

ويعود الارتفاع الذي سجل في مدفوعات الرواتب والأجور لهذا الجهاز في العام 2011، فقد جاء إلى الأسباب التالية:

- تسديد الدفعة الرابعة، والخامسة والسادسة من *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام 1996-1998، وهي مقسمة أساساً إلى ست دفعات[3]، على أن تسدَد بين عامي 2009 و2011. تجدر الإشارة أن الفرق بين مدفوعات فروقات السلسلة إلى هذه الفئة في العام 2010 والعام 2011 قد بلغ ما يقارب 427 مليار ليرة.
- تسديد دفعة *فروقات خدمة الميدان* ومقدارها 51.4 مليار ليرة عن الفترة الممتدة بين أيار 2008 وشباط 2011[4]. تجدر الإشارة هنا إلى أن تعويضات خدمة الميدان تعتبر من التقديمات الإضافية التي يتمتع بها عناصر الجهاز العسكري حصراً.
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتثبيت 10،637 متعاقد مجند*[5] في قوى الأمن الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن قرار التثبيت أدى أيضاً إلى ارتفاع في مدفوعات بدل السكن، والتي تعتبر من التقديمات التي يتمتع بها العناصر المثبتة فقط، كما أدى إلى دفع راتبٍ إضافيٍ عند تاريخ التثبيت[6] (شباط 2011)، إذ أن المتعاقدين المجنَدين يحصلون على رواتبهم في نهاية الشهر، على عكس العناصر المثبتة، التي تحصل على رواتبها في بداية الشهر.
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 2،500 عنصر إضافي جديد* في قوى الأمن الداخلي[7].
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 1،250 عنصراً جديداً* في قوى الأمن العام[8] في الفترة الممتدة بين العام 2009 ولغاية عام 2011، وفق ما يلي : تطويع 750 عنصراً عام 2009 و250 عنصراً في كل من عامي 2010 و2011.
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 500 عنصراً جديداً*[9] في قوى أمن الدولة، نصفهم قد تم تطويعهم في تشرين الثاني 2010 والنصف المتبقي جرى تطويعه في شباط 2011.

---

[3] تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009، ص 18-19.

[4] لقد تمت هذه الدفعات بموجب الجدول رقم 6 من القانون 1998/718 المعدل بالمرسوم 1999/90. تجدر الإشارة إلى أن القرار القاضي بإتمام هذه الدفعات قد أقر في البرلمان عبر القانون 2011/151 حيث ضم الجدول رقم 6 رسمياً إلى القانون 2008/63. بناء على ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة على الرواتب الشهرية التي نص عليها القانون 2008/63 والبالغة ل.ل. 200،000عند احتساب تعويضات خدمة الميدان ابتداء من 1 أيار 2008.

[5] لقد تم هذا التثبيت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتثبيت العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء والذي كان قد بلغ في حينها 10637 عنصراً. أما من الناحية النقدية، فإن تأثير هذا القرار قد بدأ بالظهور أواخر شهر شباط 2011. تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء الذي قد تم تثبيتهم من الممكن أن يكون قد تعدل بعد صدور القرار المذكور.

[6] ما معناه أن المجندين الذين قد تم تثبيتهم قد حصلوا على راتب شهر كانون الثاني في فترة كانون الثاني- كانون الأول من العام الحالي، أي ما يعادل رواتب ثلاث عشر شهرا، مقارنةً برواتب أثنا عشر شهراً في الفترة نفسها من العام 2010.

[7] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتطويع 4000 عنصر إضافي جديد في قوى الأمن الداخلي، منهم 2500 عنصر قد جرى تطويعهم كدفعةٍ أولى حتى كانون الأول 2011.

[8] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 79 تاريخ 2009/5/13، القاضي بتطويع 1250 عنصراً جديداً في الأمن العام، منهم 250 في رتبة مفتش ثان.

▪ تجدر الإشارة إلى أنه، وفي ظل عدم إقرار مشروع قانون موازنة العام 2011، تم تسديد بعض مدفوعات الرواتب والأجور وفروقات السلسلة في كانون الأول 2011 بموجب سلف خزينة[10]. يعود ذلك إلى قرار مجلس الوزراء[11] بتاريخ 12 تشرين الأول 2011، الذي أقر كل القرارات والمراسيم السابقة الصادرة إلى الإدارات العامة والقاضية بإصدار سلف خزينة لتغطية الفرق ما بين السقف المسموح حسب قانون موازنة العام 2005 (الموازنة الأخيرة التي أقرت) حسب القاعدة الإثني عشرية والاحتياجات الفعلية لهذه الإدارات في العام 2011 – التي تم احتسابها باستخدام المبلغ المحدد في اعتماداتهم في مشروع قانون موازنة للعام 2010[12].

III.B. الجهاز التربوي

شهدت مخصصات الرواتب والأجور للجهاز التربوي في فترة كانون الثاني–كانون الأول من العام 2011 ارتفاعاً مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2010 – الذي سجل على الرغم من الدفعة التي سددت في آب 2010 عن الدرجتين الاستثنائيتين[13] اللتين أعطيتا لبعض عناصر الجهاز التربوي *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة المربع رقم 1)*. جاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادات التالية:

▪ زيادة في المدفوعات للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (حوالي 23.7 مليار ليرة)
▪ زيادة في المدفوعات للمرحلة الثانوية (حوالي 9.5 مليار ليرة)
▪ زيادة في المدفوعات للأساتذة المتعاقدين (حوالي 38.1 مليار ليرة)

وتعود هذه الزيادات – التي من المتوقع أن يكون لها أثراً دائماً على النفقات – إلى سببين أساسيين هما تعيين 2835 أستاذ للمرحلة الابتدائية[14] و755 أستاذ للمرحلة الثانوية[15] عامي 2010 و2011 من جهة، وإعادة تصنيف المدفوعات العائدة لأساتذة المرحلة الابتدائية المتعاقدين من بند التحويلات (البند 14) إلى بند الرواتب والأجور (البند 13) في مشروع الموازنة العامة لعام 2011، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التأثير النقدي لقرار إعادة التصنيف بدأ مفعوله يظهر على المدفوعات منذ شهر نيسان 2011.
تجدر الإشارة إلى أن بعض مدفوعات الرواتب والأجور إلى الجهاز التربوي في كانون الأول 2011 – كما الجهاز العسكري – قد سددت بموجب سلف خزينة[16].

III.C. الجهاز المدني

أما الانخفاض في الرواتب والأجور للجهاز المدني، فيعود بشكل أساسي إلى توقيت الدفعات، وبالأخص دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب العائدة إلى هذه الفئة – التي تقلصت بقيمة 28 مليار ليرة تقريباً لتصل إلى 34 مليار ليرة مقارنة بحوالي 62 مليار ليرة دفعت في بالعام 2010. تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة إلى السلك الخارجي، القضاة،

---

[9] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 4 تاريخ 2010/6/3 القاضي بتطويع 500 عنصر إضافي جديد في قوى أمن الدولة.
[10] بموجب المرسوم 2011/6839 والمرسوم 2011/6873.
[11] قرار مجلس الوزراء رقم 66 تاريخ 2011/10/12 – المعدل بالقرار رقم 70 تاريخ 2011/10/19.
[12] هذا القرار خوّل الإنفاق إن يتخطى مشروع موازنة العام 2005 إلى أن يتم إقرار قانون جديد لإعادة تنظيم هذه السلف من مجلس النواب. يذكر أن هذه القرارات التي اتخذت تم إعادة التأكيد عليها مرتين في مجلس الوزراء بموجب القرارين رقم 55 تاريخ 2011/10/27 ورقم 77 تاريخ 2011/11/23 – الأمر الذي سمح باستمرار الإنفاق وفق سلف خزينة إلى ما بعد العام 2011 وحتى مرور المدة القانونية ا للسلف المحددة في المراسيم المعنية.
[13] بموجب القانون 2010/102. تجدر الإشارة إلى أن التأثير هذا القانون قد بدأ بالظهور في آب 2010، حيث تم دفع قيمة درجتين استثنائيتين.
[17] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المراسيم التالية: المرسوم 2010/4057، المرسوم 2010/3634 و المرسوم 2010/3127.
[15] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المرسومين 2010/4427 و2009/2542.
[16] بموجب المرسوم رقم 2011/6622 والمرسوم رقم 6874 /2011.

وزارة المالية ووزارة الصحة العامة شهدت أعلى انخفاض ضمن هذه الفئة بينما شهدت المدفوعات العائدة إلى وزارة الزراعة ارتفاعاً في هذه الفترة.

- الانخفاض الذي شهدته فئة القضاة في العام 2011 قد حدَ جزئياً، إذ تم دفع فروقات القانون 173 تاريخ 29 آب 2010، الذي أقر زيادة على رواتب القضاة في لبنان*(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة المربع رقم 2).*
- أما الارتفاع في مدفوعات الرواتب والأجور إلى وزارة الزراعة فيعود ذلك إلى سياسة التوظيف المستمرة المتبعة منذ العام 2010 تقريباً – والتي انتهت بالسماح بتوظيف ما يقارب 361 عنصراً ما بين 2010 و2011 *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة المربع رقم 3).*
- *تجدر الإشارة أن* بعض مدفوعات الرواتب والأجور إلى *الجهاز المدني في كانون الأول 2011 قد سددت بموجب سلف خزينة*[17].

المربع رقم 1: الثلاث درجات الاستثنائية المعطاة إلى بعض عناصر الجهاز التربوي

في6 آذار 2010، وافق مجلس النواب [1] على إعطاء أفراد الهيئة التعليمية في ملاك التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط وأفراد الهيئة التعليمية من الفئة الرابعة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني – ثلاث درجات استثنائية موزّعة على ثلاث سنوات وفقا لما يلي: درجة استثنائية اعتباراً من 2009/1/1، درجة أخرى اعتباراً من 2010/1/1 والدرجة الأخيرة اعتباراً من 2011/1/1.

في 31 آب 2010، حولت وزارة المالية دفعة بلغت قيمتها حوالي 29.2 مليار ليرة، لتغطية الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني 2009 إلى 31 آب 2010.

إضافة إلى الأثر الآني، أحدث هذا القانون أثراً دائماً أيضاً، حيث أنه ابتداء من 1 أيلول 2010، دمجت قيمة الدرجتين الاستثنائيتين ضمن راتب الأساتذة المعنيين وابتداء من 1 كانون الثاني 2011، دمجت قيمة الثلاث الدرجات الاستثنائية ضمن الراتب الشهري لهؤلاء الأساتذة.

بلغت القيمة التقديرية للدرجة الواحدة للأساتذة الابتدائيين حوالي 52،000 ليرة للأستاذ الواحد، والكلفة الإجمالية السنوية للدرجة الواحدة قدرت أن تتراوح ما بين 15 مليار ليرة و18 مليار ليرة.

1- بموجب القانون 2010/102.

IV. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة 64 مليار ليرة، لتصل إلى 408 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- كانون الأول من العام الحالي، بسبب الزيادات في الدفعات لكل من الجيش وقوى الأمن الداخلي (بقيمة 35 مليار ليرة و26 مليار ليرة على التوالي).

رسم بياني رقم 4: 2010 التقديمات الاجتماعية (مليار ليرة، %)

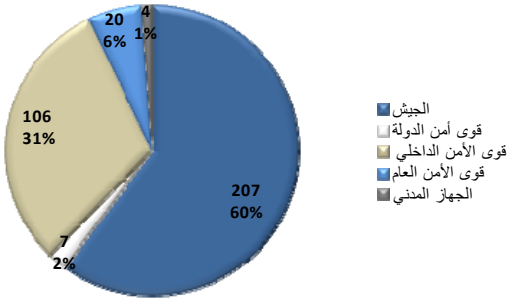

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

رسم بياني رقم 5: 2011 التقديمات الاجتماعية (مليار ليرة، %)

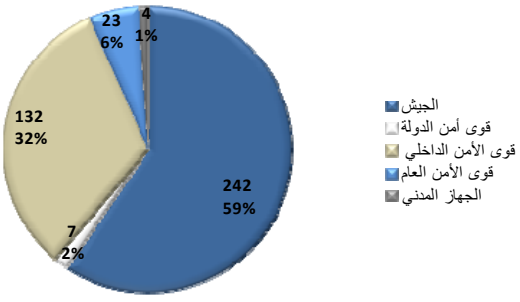

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[17] بموجب المراسيم التالية: 2011/6622، 2011/6874، 2011/6752، 2011/7028 و 2011/7129.

أما بالنسبة إلى التقديمات التي أدَت إلى الارتفاع المذكور، فهي بشكل أساسي، التقديمات الصحية (بقيمة 41 مليار ليرة) والمرض والأمومة (بقيمة 5 مليار ليرة). إن ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتج عن قراري مجلس الوزراء المتمثلين بالتالي:

- توحيد التعرفة الاستشفائية التي تدفعها الصناديق الضامنة الممولة من الخزينة.
- تثبيت المتعاقدين المجندين والرتباء في قوى الأمن الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن التأثير النقدي لهذين القرارين قد بدأ بالظهور في شباط 2011[18].

المربع رقم 2: زيادة الرواتب والأجور إلى القضاة

في 29 آب 2011، وافق مجلس النواب[1] على زيادة الرواتب والأجور إلى القضاة. لم تشمل هذه الزيادة القضاة العدليين فقط، بل تضمنت أيضاً قضاة مجلس شورى الدولة وقضاة ديوان المحاسبة، بالإضافة إلى قضاة المحاكم الشرعية السنية والجعفرية وقضاة المحاكم المذهبية الدرزية، من أصليين ومتدرجين. بلغ إجمالي عدد القضاة في لبنان، بما في ذلك المتقاعدين حوالي 835 عند نهاية العام 2011، كما وقدرت التكلفة السنوية لهذه الزيادة بحوالي 30 مليار ليرة.

تتفاوت نسبة وقيمة الزيادة مع الدرجة الحائز عليها القاضي. على سبيل المثال، سيشهد راتب القاضي المبتدى ارتفاعاً بقيمة 2 مليار ليرة (95 في المائة) حسب القانون الجديد، من 2.1 مليار ليرة إلى 4.1 مليار ليرة، بينما سيشهد راتب القاضي ذو المرتبة العليا ارتفاعاً مقداره 3.9 مليار ليرة (73 في المائة)، من 5.4 مليار ليرة إلى 9.3 مليار ليرة.

ينصَ القانون الجديد أيضاً على أن يعطى للقضاة العاملين، بصورة استثنائية، ولمرة واحدة فقط، درجتين استثنائيتين– مع العلم أن قيمة الدرجة الاستثنائية في القانون الجديد قد ارتفعت من 158000 ليرة إلى 250000 ليرة.

في 24 كانون الأول 2011، حولت وزارة المالية مبلغاً مقداره 3.2 مليار ليرة[2]، لتغطية النفقات المترتبة على تحويل سلاسل رواتب القضاة وفي 28 كانون الأول 2011 حولت مبلغ مقداره 355 مليون ليرة[3] لتغطية نفقات الفروقات المترتبة لقضاة مجلس شورى الدولة.

الجدول أدناه يظهر نسبة الزيادة في رواتب القضاة حسب الدرجة الحائز عليها القاضي.

الدرجة	الراتب قبل الزيادة	الراتب بعد الزيادة	نسبة التغيير	الدرجة	الراتب قبل الزيادة	الراتب بعد الزيادة	نسبة التغيير
1	2,100,000	4,100,000	95%	12	3,838,000	6,850,000	78%
2	2,258,000	4,350,000	93%	13	3,996,000	7,100,000	78%
3	2,411,000	4,600,000	91%	14	4,154,000	7,350,000	77%
4	2,571,000	4,850,000	89%	15	4,312,000	7,600,000	76%
5	2,733,000	5,100,000	87%	16	4,470,000	7,850,000	76%
6	2,890,000	5,350,000	85%	17	4,628,000	8,100,000	75%
7	3,048,000	5,600,000	84%	18	4,786,000	8,350,000	74%
8	3,206,000	5,850,000	82%	19	4,944,000	8,600,000	74%
9	3,364,000	6,100,000	81%	20	5,102,000	8,850,000	73%
10	3,526,000	6,350,000	80%	21	5,260,000	9,100,000	73%
11	3,680,000	6,600,000	79%	22	5,418,000	9,350,000	73%

المصدر: وزارة المالية

1- تمت هذه الزيادة بموجب القانون 2011/173

2- تمت هذه الدفعة بموجب المرسوم 2011/6638 القاضي بتحويل مبلغاً مقداره حوالي 6 مليار ليرة لتغطية النفقات المترتبة على تحويل سلاسل رواتب القضاة في وزارة العدل.

3- تمت هذه الدفعة بموجب المرسوم 2011/6672 القاضي بتحويل مبلغاً مقداره حوالي 759 مليون ليرة لتغطية النفقات المترتبة على تحويل سلاسل رواتب القضاة في مجلس شورى الدولة.

[18] ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتيجة قرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية ظهر في مشروع موازنة 2009 (كزيادة بقيمة 42 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2010 (كزيادة بقيمة 4 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2011 (كزيادة بقيمة 27 مليار ليرة).أما على الصعيد النقدي، فتأثير هذا القرار عام 2010 ترجم بارتفاع قيمته 1.3 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2009، و تأثيره سنة 2011 ترجم بزيادة مقدرة بحوالي 3.0 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2010.

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

انخفضت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[19]، والتي في الغالب تتضمن التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، الأمر الذي حد من الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى توقيت دفع المدفوعات إلى تعاونية موظفي الدولة. وفي التفاصيل، فقد بلغت التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة 149 مليار ليرة في كانون الثاني– كانون الأول من العام 2011 مقابل 219 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام 2010.

المربع رقم 3: الرواتب والأجور إلى وزارة الزراعة

على عكس الانخفاض الذي شهدته معظم فئات الجهاز المدني، ارتفعت مدفوعات مخصصات الرواتب والأجور إلى وزارة الزراعة في العام 2011 مقارنة بالعام 2010 – ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سياسة التوظيف المستمرة في هذه الوزارة والمتبعة تقريباً منذ العام 2010. هذه الخطة تتماشى مع أهداف وزارة الزراعة لتعزيز مواردها البشرية لتصبح قادرة على النهوض بهذا القطاع. هذه الخطة تتضمن صياغة السياسة الإستراتيجية والبرامج العملية – التي تهدف إلى وضع الأسس القانونية والتشريعية وتأمين البنى التحتية اللازمة لتسهيل عمليات الاستثمار والإنتاج والتسويق.

لدى وزارة الزراعة (التي تتضمن المديرية العامة للتعاونيات) والمؤسسات التابعة لها – والتي هي المشروع الأخضر ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية – في المجمل 1،991 منصباً – منهم ما يعادل 611 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 69 في المائة. نورد أدناه تفصيلاً لهذه المناصب:

- لدى المديرية العامة للزراعة 1،125 منصباً في هيكلها التنظيمي، منهم ما يعادل 388 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 65.51 في المائة.
- لدى المديرية العامة للتعاونيات 95 منصباً، منهم ما يعادل 27 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 71.57 في المائة.
- لدى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية 327 منصباً، منهم ما يعادل 88 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 73.08 في المائة. لدى هذه المؤسسة أيضاً 138 منصباً على أساس التعاقد، منهم ما يعادل 46 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 66.66 في المائة.
- لدى المشروع الأخضر 135 منصباً خالياً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 100 في المائة. لدى هذه المؤسسة أيضاً 60 منصباً على أساس التعاقد، منهم ما يعادل 35 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 41.66 في المائة و 111 منصباً للأجراء، منهم ما يعادل 27 منصباً مشغولاً عند نهاية العام 2009 أو نسبة شغور توازي 75.67 في المائة .

بناءاً على الإحصائيات أعلاه، قدمت وزارة الزراعة في مستندها المعنون "إستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي 2010–2014" حاجاتها على صعيد الموارد البشرية. ومن المتوقع لخطة التثبيت هذه تعزيز قدرة الوزارة على تقديم التوجيهات اللازمة للمزارعين إضافةً إلى تقديم خدمات للحجر الصحي ومراقبة الإنتاج الزراعي كما وضمانة سلامة الغذاء.

ابتداءاً من 6 نيسان 2010، بدأ مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم مباريات من خلال مجلس الخدمة المدنية لتوظيف عناصر جدد – مع العلم أن بعض الأجراء (الموظفين على الساعة) قد استثنوا من هذه المباريات. بلغ مجمل عدد الموظفين الموافق على استخدامهم حوالي 361[1] عنصراً، منهم 65 من الأجراء.

---

[19] بند "النفقات الأخرى" يتضمن في الغالب مساهمة الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى التي يتضمنها هذا البند فهي (1) المكافآت، (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد الحكومية لتغطية النواب وموظفي مجلس النواب والقضاة ومساعدي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل لتغطية الموظفين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد

جدول رقم 1: خطة التوظيف في وزارة الزراعة 2010-2012

	2010	2011	2012	المجموع
المديرية العامة للزراعة	**228**	**114**	**112**	**454**
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، *منهم:*	**108**	**54**	**53**	**215**
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية – *ملاك الموظفين*	79	40	39	158
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية – *ملاك الأجراء*	29	14	14	57
المشروع الأخضر، *منهم:*	**83**	**41**	**41**	**165**
المشروع الأخضر – *ملاك الموظفين*	50	24	25	99
المشروع الأخضر – *ملاك المتعاقدين*	5	3	2	10
المشروع الأخضر – *ملاك الأجراء*	28	14	14	56
المديرية العامة للتعاونيات	**22**	**12**	**10**	**44**
المجموع	**441**	**221**	**216**	**878**

المصدر: الموازنة لتنفيذ إستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي، وزارة المالية

الرسمين البيانين أدناه يظهران توزيع هؤلاء الموظفين في وزارة الزراعة حسب القسم و حسب الوظيفة.

رسم بياني رقم 1: توزيع الموظفين الموافق على استخدامهم حسب القسم

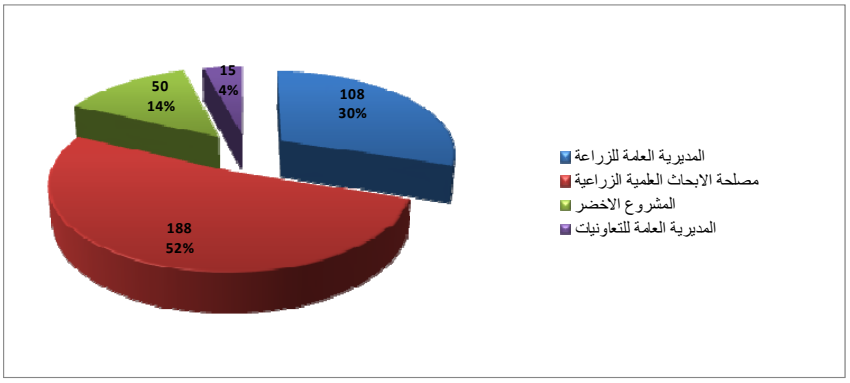

المصدر: وزارة المالية

رسم بياني رقم 2: توزيع الموظفين الموافق على استخدامهم حسب الوظيفة

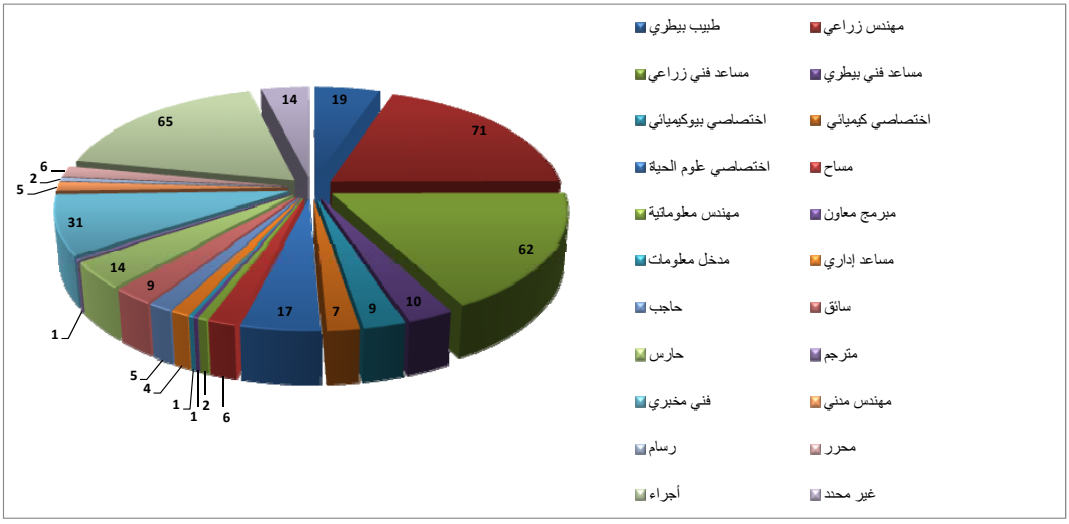

المصدر: وزارة المالية

1- تم هذا التوظيف بموجب قرارات مجلس الوزراء التالية: قرار رقم 4 تاريخ 2010/4/6، قرار رقم 42 تاريخ 2010/4/21، قرار رقم 46 تاريخ 2010/5/20، قرار رقم 8 تاريخ 2010/6/15، قرار رقم 5 تاريخ 2010/6/30، قرار رقم 36 تاريخ 2010/6/30، قرار رقم 3 تاريخ 2010/7/21، قرار رقم 43 تاريخ 2010/8/18، قرار رقم 10 تاريخ 2010/9/29، قرار رقم 23 تاريخ 2011/8/11، قرار رقم21 تاريخ 2011/9/14، قرار رقم 128 تاريخ 2011/10/5، قرار رقم 50 تاريخ 2011/10/12 وقرار رقم 16 تاريخ 2011/10/27.

منشورات وزارة المالية

2012

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 51-54
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الأول – كانون الأول 2011.
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند 13***، آب – كانون الأول 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الأول – كانون الأول 2011، كانون الثاني 2012

2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 38-50
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (1997-2010)***، آذار 2011
- ***إطار إدارة الدين 2010-2015***، آذار 2011
- ***موازنة المواطن لعام 2010***، شباط 2011
- ***نتائج المالية العامة في 2010***، أيار 2011
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – أيلول 2011
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند 13***، شباط- تموز 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – أيلول 2011

2010

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 26-38
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام 2009، الربع الأول-الثالث من العام 2010
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار 2010
- ***تقرير لبنان لعام 2010***
- ***نتائج المالية العامة في 2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول 2009، كانون الثاني – تشرين لأول 2010
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام 2010
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني 2010
- ***مشروع موازنة 2010 – تقرير مفصّل***، تشرين الأول 2010

2009

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 14-25
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام 2009
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد 9-11
- ***تقرير لبنان لعام2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول 2009
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** 2009
- ***نتائج المالية العامة في 2008***
- ***مشروع موازنة 2009 – تقرير مفصّل، آب 2009***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 961 1 981058
فاكس: 961 1 981059

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb